الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول مقياس فلسفة القانون

السنة الأولى، المجموعة الأولى

2025 – 2024

ج.01 (05 ن)

تبنى هيجل أسلوب الحرب لتحديد الدولة سيدة نفسها في الخارج، بحيث تدخل الدول في حرب مع بعضها البعض والمنتصرة تتولى السيادة والسلطة. وفي حالة تعادل دولتين تعلنان من جديد الحرب فيما بينهما والمنتصرة منهما ترجع لها السيادة.

نتج عن ذلك، عدم الاعتراف المطلق بالقانون الدولي العام، ففي نظر هيجل قواعده ليست قواعد قانونية إذ لا مجال للحديث عن مبدأ المساواة بين الدول في السيادة، وإنما لابد من تعيين دولة واحدة فقط.كما نتج عنه اعتبار الحرب مشروعة، وأنها قضاء إلهي أو محكمة تاريخ وأما الشعوب فتلقت مصيرها.

ج.02 (05 ن)

تم التخلص من النزعة الدينية التي اصطبغ بها القانون الطبيعي في عهد الكنيسة عن طريق تبني فكرة سيادة الدولة في القرن 16، وقد نادى بها كل من الإيطالي ميكيافلي صاحب مقولة: "يجب أن يكون الحاكم أسدا وثعلبا في نفس الوقت"، ليجمع بين القوة والخداع، والفرنسي بودان الذي ساند فكرة منح الحاكم صلاحيات مطلقة وغير محدودة. وهكذا تم تبني فكرة سيادة الدولة لفصل القانون عن الأمور الدينية وتخليصه من سيطرة الكنيسة، إلا أنه نتج عن ذلك طغيان واستبداد الحاكم.

ج.03 (05 ن)

يعتد أنصار المذهب التاريخي بتفسير القانون وقت تطبيقه لا وقت وضعه، وذلك لربطهم القانون بالبيئة الاجتماعية والزمن، وإيمانهم أن القاعدة القانونية تختلف من بلد إلى بلد آخر وفي نفس البلد من زمن لآخر، فتتطور آليا دون الحاجة إلى تدخل المشرع، بحيث يعتبر العرف مصدرا مثاليا للقانون. وأن تفسير القاعدة القانونية وقت تطبيقها سيجعلها تواكب التطورات والمستجدات ويبعد عنها الجمود، ما دفعهم إلى الأخذ بالنية الاحتمالية للمشرع (ما يحتمل أن يقصده لو كان في نفس الوقت)، وعدم الاعتداد بنيته الحقيقية ولا بنيته المفترضة.

ج.04 (05 ن)

فرقت المذاهب المختلطة بين نوعين من العدل، العدل العام والعدل الخاص.

العدل الخاص: هو الذي يسود العلاقات بين الأفراد، ويقوم على أساس المساواة التامة المتبادلة بينهم، إذ لا يعتد بصفاتهم وقدراتهم لذلك سمي بالعدل التبادلي، مثل المساواة في العقود.

العدل العام: هو الذي يسود العلاقات بين الجماعة والأفراد المكونين لها بهدف تحقيق المصلحة العامة المشتركة لهذه الجماعة. وينقسم إلى:

عدل توزيعي: واجب الدولة اتجاه الأفراد، بحيث تراعي الاختلاف بينهم حسب حاجاتهم وقدراتهم وكفاءتهم، فتقوم بتوزيع المنافع والأعباء على أساسها، كفرض الضريبة؛

عدل اجتماعي: واجب الفرد تجاه الدولة لتحقيق المصلحة العامة، الأمن والاستقرار، كتأدية الخدمة الوطنية.

ملاحظة

يمكن الاطلاع على أوراق الامتحان يوم الأحد 09/ 02/ 2025، على الساعة 13.00 زوالا، بقاعة الأساتذة المجاورة لقسم القانون الخاص إن شاء الله.